الخاتمة وسلامتنا من عذاب الآخرة ونحو ذلك والفائدة في التقييد بالزوا
ل في قولنا لا يترتب على تقدير وجوده ولا على تقدير عدمه محال لذاته
أي بالنظر الى ذات ذلك الجائز أي حقيقته ليدخل فيه القسمان الأولان لأن
وهما المقطوع بوجوده والمقطوع بعدمه فإن كل واحد منهما بالنظر
الى ذاته لا يلزم محال في وجوده ولا عدمه فإن الثواب والعقاب مثلا بالنظر
الى حقيقتهما لا يلزم في وجودهما ولا في عدمهما محال ولو نظرنا الى ما
تعلق بهما من أخبار الله تعالى ورسله عليهم الصلاة والسلام بوجو
دهما لترتب حينئذ على عدمهما محال وعدمه من الجائزات التي أخبر
الصادق المصدوق بوقوعها وكذلك دخول الكافر الجنة ان نظرنا الى
حقيقته في نفسه لم يلزم من وجوده ولا من عدمه محال ولو نظرنا الى
ما أخبر له من أخبار الله تعالى ورسله عليهم الصلاة والسلام بأنه لا يكون
له دخول الجنة أبدا لترتب حينئذ على تقدير وجوده محال وهو كذب
من لا يجوز عليه الكذب عقلا ويطلق الجائز أيضا ويراد به المحتمل المشكوك
في وجوده وعدمه فيكون على هذا خاصا بالقسم الثالث ويطلق
الجائز أيضا ويراد به ما أذن الشرع في فعله وتركه فيكون مرادفا
للمباح كالبيع والنكاح ونحوهما أو ما أذن الشرع في فعله وإن
لم يأذن في تركه فيكون على هذا أعم من المباح لأنه يصدق حينئذ
على الواجب والمندوب **وبالجملة** فالجائز الذي هو أحد أقسام
الحكم العقلي إنما يريدون به المعنى الأول وهو ما لا يترتب على تقدير
وجوده ولا على تقدير عدمه بالنظر الى ذاته محال وليس بمعنى
المحتمل المشكوك فيه ولا بمعنى المأذون فيه شرعا ولا بمعنى المباح
ويطلق أيضا على الجائز الذي هو أحد أقسام الحكم العقلي الممكن فالممكن
والجائز العقلي في اصطلاح المتكلمين مترادفان والممكن الخاص عند
أهل

أهل المنطق هو المرادف للجائز العقلي وأما الممكن العام عندهم
فهو ما لا يمتنع وقوعه فيدخل فيه الواجب والجائز العقليان
ولا يخرج منه الا المستحيل العقلي **وقولنا** في مثل الجائز الضر
وري كذا معناه ان الجائز أيضا على قسمين جائز يدرك
صحة وجوده وعدمه بالبديهة وجائز لا يدرك الا بالتأمل كثواب
كتعذيب من أطاع الله تعالى ولم يعصه فإن هذا في الابتداء
قد ينكر العقل جوازه بل يتوهمه مستحيلا كما توهمه المعتز
لة وأما بعد النظر في حكمته تعالى وانفراده بخلق جميع
الممكنات وإرادتها بلا واسطة خيرا كانت أو شرا وأن الأ
فعال كلها بالنسبة اليه تعالى سواء لا نفع له تبارك وتعالى في
طاعة ولا ضرر ولا نقص يلحقه جل وعلا بكفر كافر أو معصية عا
ص ولا حق عليه ولا حكم لأحد عليه فنعلم حينئذ على القطع أن
ما رتب سبحانه على الكفر من العذاب الأليم وعلى الطاعة من النعيم
المقيم بمحض فضله ولو عكس سبحانه وتعالى في ذلك أو لم يرتب
عليهما شيئا أصلا لم يلزم على ذلك بالنظر الى حقيقة الطاعة وا
لكفر والمعصية نقص ولا محال أصلا والله تعالى أعلم **قوله**
والمذاهب في الأفعال ثلاثة مذهب الجبرية ومذ
هب القدرية ومذهب أهل السنة فمذهب الجبرية
وجود الأفعال كلها بالقدرة الأزلية فقط من
غير مقارنة لقدرة حادثة ومذهب القدرية و
جود الأفعال الاختيارية بالقدرة الحادثة فقط
مباشرة أو تولدا ومذهب أهل السنة وجود
الأفعال كلها بالقدرة الأزلية فقط مع مقارنة

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)